

والبتروكيماويات: التعليق على تأثير ترامب على الاقتصاد الإيراني مرهون بتوضيح بعض جوانب هذه القضية. وبعبارة بسيطة، فإن توضيح نهجه تجاه إيران، وكذلك تركيبة فريق ترامب من صناع القرار والمستشارين، من بين الأمور التي من شأنها أن تزيد أو تقلل من تأثير هذه القضية على الاقتصاد الإيراني.

وأوضح حسيني إمكانية تأثير التعاملات الاقتصادية بين طهران وبغداد بسبب وجود ترامب في البيت الأبيض، وقال: هذه القضية لن تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق وفي الوقت الحاضر، حيث تم توقيع العديد من العقود أو مذكرات التفاهم بين الجانبين في مختلف المجالات الاقتصادية، فضلاً عن أن إيران والعراق في حاجة ماسة إلى بعضهما البعض في بعض المجالات، مثل تصدير الكهرباء والغاز.

ورداً على سؤال حول هل وجود ترامب في البيت الأبيض يمكن أن يؤثر على تصدير المنتجات البتروكيماوية وموارد النقد الأجنبي المستحصلة من تصديرها؟ قال حسيني: لا؛ لن تتأثر المنتجات في هذه المنطقة سلباً، ولم تواجه صادرات المنتجات البتروكيماوية الإيرانية إلى دول أخرى أي مشاكل خطيرة، حتى خلال فترة ولاية ترامب الأولى كرئيس.

والنقطة المهمة هنا هي أنه على الرغم من أن العقوبات المفروضة على تصدير المنتجات البتروكيماوية لم تكن فعالة، إلا أنه يبدو أن استيراد الأجزاء والمعدات التي تحتاجها صناعة البتروكيماويات يواجه مشاكل. ولذلك، ومن أجل التخلص من هذه المشكلة، اتخذت بعض المجمعات البتروكيماوية خطوات لتصنيع هذه الأجزاء محلياً.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لأحد المجمعات البتروكيماوية المنتجة للبولىمير في البلاد: إنه بعد فرض العقوبات، تم تشكيل لجنة الاكتفاء الذاتي ومركز الابتكار. وتمكنت هذه اللجنة، بالتعاون مع مختلف الشركات والمراكز القائمة على المعرفة والجامعات، بما في ذلك مختلف إدارات وزارة الدفاع، من تصميم الخطة الأولية والحزمة الفنية وتصنيع أكثر من ٦٠٠٠ قطعة، مما أدى إلى توفير اقتصادي قدره ١٦٧٦ مليار ريال.

كما أعلن مسؤولون سابقون في الشركة الوطنية للبترودكيماويات، في وقت سابق، عن تشكيل لجان متخصصة للإنتاج المحلي في وحدات البتروكيماويات، وبهذه الخطوة يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج جزء كبير من المعدات التي تحتاجها صناعة البتروكيماويات بحلول عام ٢٠٢٦.



مأزق ترامب في فرض العقوبات على البتروكيماويات الإيرانية

وإحصاء احتياجات كل شركة من النقد الأجنبي بما في ذلك توريد المواد الكيميائية والحفازات وقطع الغيار وتنفيذ المشاريع في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية وإرسالها إلى البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأوضح: أن الشركات العاملة في صناعة البتروكيماويات، بإشراف مباشر من الشركة الوطنية للبترودكيماويات، أعادت النقد الأجنبي المكتسب من الصادرات إلى الدورة الاقتصادية للبلاد وفقاً لأحدث التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي. وأضاف: إن أداء الصادرات وضخ النقد الأجنبي المكتسب منها في الدورة الاقتصادية للبلاد في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الحالي بلغ نحو ٩ مليارات ومائة وأربعين مليون دولار، وهو ما لا يظهر أي تغيير.

ترامب لا يستطيع تعطيل صادرات البتروكيماويات الإيرانية

من جانبه، صرح حميد حسيني، عضو غرفة التجارة المشتركة الإيرانية: إن عودة ترامب إلى ساحة القوة الأمريكية لا تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. ربما يكون مصدر القلق الوحيد هو أن سلوكه غير متوقع وغير دبلوماسي وليس لإيران فقط، بل لا توجد دولة في العالم تحرب بانتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة.

وأضاف المتحدث باسم اتحاد مصدري النفط والغاز

وحجم النقد الأجنبي الذي تم ضخه تعود في الغالب إلى الاختلافات بين أرقام البنك المركزي والتصريحات الذاتية لشركات البتروكيماويات، ومن المحتمل أن يكون أحد أسباب التناقض مرتبطاً بالمنتجات البتروكيماوية التي يتم تصديرها من قبل شركات مختلفة لا تخضع لإشراف الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية. وتابع: في هذا الصدد، يعد الوصول إلى نظام تداول سوق العملة التجارية لمركز بورصة العملة والذهب الإيراني ضرورياً وجوهرياً لشركة الصناعة البتروكيماوية الوطنية حتى يمكن إنشاء وتوفير المراقبة في الوقت المناسب لأداء الشركات البتروكيماوية في أقرب وقت ممكن.

وأوضح عباس زادة أنه «تم لهذا الغرض إجراء المراسلات والمتابعة اللازمة مع الجهات ذات العلاقة في وزارة النفط والبنك المركزي، ومن المتوقع أن يتم بالتعاون مع البنك المركزي تسهيل الوصول إلى الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية في أقرب وقت ممكن».

وقال الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية: إن مراقبة النقد الأجنبي المكتسب من صادرات صناعة البتروكيماويات منذ عام ٢٠١٨ يعتمد على برنامج يتم إعداده في بداية كل عام بالتنسيق مع الشركات بناء على برنامج توقعات الإنتاج لكل مجمع والمبيعات وتلبية الاحتياجات المحلية والصادرات

أسواق التصدير عبر البيع المباشر ارتفع عدد أسواقنا من ١٦ دولة في عام ٢٠٢٣، و٢٣ دولة عام ٢٠٢٤، و٣٢ دولة في عام ٢٠٢٥. على الرغم من أن إيران من الدول المنتجة للمنتجات البتروكيماوية ويتم استخدام بعض هذه المنتجات محلياً، إلا أن المشكلة هنا هي أن جزءاً من ميزانية النقد الأجنبي للبلاد يمكن توفيره من خلال تصدير المنتجات البتروكيماوية المختلفة واستحصال النقد الأجنبي من تصدير هذه المنتجات. ولهذا السبب، يخضع استيراد البتروكيماويات دائماً لمراقبة البنك المركزي.

نمو صادرات البتروكيماويات خلال العام الحالي

وفي هذا السياق، قال حسن عباس زادة الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للبترودكيماويات: إن إجمالي حجم صادرات صناعة البتروكيماويات في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الإيراني الجاري بلغ نحو ١٢ مليار دولار، منها ٩/١٤ مليار دولار تم تصديرها. وأضاف: تقديراتنا هي أن صناعة البتروكيماويات في البلاد ستكسب ما بين ٨٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار من النقد الأجنبي في مارس/ آذار، وسيصل إجمالي حجم صادرات صناعة البتروكيماويات هذا العام إلى ١٣ مليار دولار.

وأشار عباس زادة إلى أن التناقضات في الأرقام المعلنة بشأن قيمة الصادرات

يسعى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى تقليص صادرات إيران من البتروكيماويات إلى الصفر من خلال فرض عقوبات على نقل هذه المنتجات، إلا أن الدراسات تشير إلى زيادة عدد الدول التي تشتري البتروكيماويات الإيرانية.

مع دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بدأت جولة جديدة من العقوبات الأميركية على قطاع تصدير النفط والبتروكيماويات الإيراني، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، تومي بروس، أن وزارة الخزانة فرضت عقوبات على ١٦ كياناً وسفينة، فيما فرضت وزارتا الخارجية والخزانة عقوبات مشتركة على ٢٢ فرداً آخرين و١٣ سفينة.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد وسعت، في وقت سابق، العقوبات المستهدفة المتعلقة بقطاعي النفط والبتروكيماويات الإيرانيين بقرار مؤرخ ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، كما جاء في بيانها الصحفي بعنوان «الرد على هجوم إيران في الأول من أكتوبر على (إسرائيل)».

وفي هذا الصدد، تحدث محمدرضا حيدر زادة، الرئيس التنفيذي لإحدى وحدات البتروكيماويات في البلاد، عن العقوبات البتروكيماوية التي فرضتها الولايات المتحدة، وقال: إنه خلال العامين الماضيين، ورغم العقوبات التي حدثت في صناعة البتروكيماويات، كان جهدنا هو تطوير أسواق التصدير. وأضاف: مع توسع

أخبار قصيرة

تصدير نحو ٣٠٠ ألف طن من المنتجات الزراعية للعراق

أعلنت مديرية جمارك محافظة إلام (غرب إيران) عن تصدير أكثر من ٢٩٤ ألف طن من المنتجات الزراعية المختلفة إلى العراق خلال ١٠ أشهر. وقال سهراب كمري: أنه تم تصدير ٢٩٤ ألفاً و٤٧٢ طناً من المنتجات الزراعية المختلفة إلى العراق منذ بداية العام الجاري وحتى الشهر العاشر من العام الإيراني عبر حدود مهراڤن الدولية. وأعلن أن «قيمة هذه الكمية من المنتجات الزراعية المصدرة إلى العراق بلغت ١٢٣ مليوناً و٣٤ ألفاً و٤٩٧ دولاراً»، مشيراً إلى أن «البطيك والتفاح والخيار والطماطم والبرتقال أهم المنتجات الزراعية المصدرة إلى العراق». وذكر كمري أنه «منذ بداية العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٤) حتى نهاية الشهر العاشر تم تصدير بضائع بقيمة نحو ١/٤٦٢ مليار دولار ووزنها ٢/٤٤٨ مليون طن من حدود مهراڤن الدولية في محافظة إلام إلى العراق ودول أخرى».

٢٢٪ زيادة في الصادرات الإيرانية لدول الاتحاد الأوراسي

أعلن المدير العام لقسم آسيا الوسطى والقوقاز بمؤسسة التجارة الإيرانية، إن زيادة طرأت على الصادرات الإيرانية إلى الدول الاعضاء في الاتحاد الأوراسي قدرها ٢٢٪ خلال الأشهر العشرة الأخيرة مقارنة بالفترة المماثلة لها في العام الإيراني الماضي.

وأبلغ أكبر كداري، مراسل «إرنا»، إن مجمل قيمة هذه الصادرات للأشهر العشرة بلغ ملياراً و٦٣١ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٢٪. وأضاف: إن الواردات خلال الفترة ذاتها بلغت ملياراً و٢٧٤ مليون دولار.

وأوضح: إن معظم الصادرات الإيرانية كانت وجهتها روسيا وأرمينيا؛ مضيفاً: إن قيمة الصادرات الإيرانية إلى روسيا بلغت ٨٨٩ مليون دولار وإلى أرمينيا ٤٠٢ مليون دولار.



إيران تنتج ٨٥٤ مليون متر مكعب من الغاز خلال ٢٤ ساعة

وفقاً لإحصائيات شركة الغاز الوطنية، فإن إنتاج الغاز الطبيعي في إيران بلغ ٨٥٤ مليون متر مكعب خلال ٢٤ ساعة الماضية.

واستناداً إلى آخر إحصائيات شركة الغاز الوطنية، فقد بلغ إنتاج الغاز ٨٥٤ مليون متر مكعب خلال ٢٤ ساعة الماضية، أي أكثر من ١٠ أمتار مكعبة من الغاز لكل فرد إيراني.

ومن إجمالي الغاز المنتج بلغ استهلاك القطاعات المنزلية والتجارية والصناعية الصغيرة ٦٠٩ ملايين متر مكعب. وتبلغ حصة القطاعات المنزلية والتجارية والصناعية الصغيرة من استهلاك الغاز الطبيعي المنتج في البلاد ٧١٪. ويشير التقرير إلى ارتفاع استهلاك الغاز بنسبة ٢٪ مقارنة بنفس اليوم من العام الماضي.



وزيرا النفط والكهرباء الإيراني والعراقي يؤكدان على تطوير التعاون الثنائي

باك نجاد: لحسن الحظ، خلال الأيام القليلة الماضية، أثمرت هذه الخطوة، بفضل الله وجهود الزملاء في شركة الغاز الوطنية الإيرانية والإدارات الأخرى التي كانت تعمل على تطوير هذه الخطة. وأشار وزير النفط إلى أن هذا المشروع مهم من جوانب مختلفة، مثل كمية الغاز التي تلتقيها في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد والتفاعلات التي لدينا مع جيراننا، خاصة تركمانستان وتركيا، وقال: هذا الإجراء سيكون له تأثير كبير على العلاقات المتبادلة لإيران، خاصة في مجال تجارة الغاز والمنتجات النفطية الأخرى.

وفي الختام، أعرب باك نجاد عن تقديره للجهود المبذولة، وقال: هذا المشروع يعد خطوة مهمة في تعزيز مكانة إيران كمركز إقليمي للطاقة ويظهر إرادة الحكومة الرابعة عشرة على تطوير دبلوماسية الطاقة.

أكد وزير النفط الإيراني ووزير الكهرباء العراقي على تطوير التعاون في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات والكهرباء بين البلدين. والتقى وزير النفط الإيراني محسن باك نجاد، الأربعاء، وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل في مقر وزارة النفط الإيرانية. ونظراً للعلاقات العميقة القائمة بين إيران والعراق في المجالات التاريخية والثقافية والدينية والسياسية، تم التأكيد على تطوير العلاقات في مجال الطاقة بين البلدين في هذا اللقاء. كما تناول اللقاء التركيز على التفاعل والمشاركة في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والكهرباء.

في سياق آخر، أعلن وزير النفط عن بدء تدفق الغاز التركياني إلى تركيا عبر إيران، وقال: هذا العقد أصبح جاهزاً الآن وبدأ الغاز بالتدفق. وبشأن بدء تدفق الغاز التركياني إلى تركيا عبر إيران، قال

أول شحنة ترانزيت إماراتية تصل لأفغانستان عبر سكك الحديد الإيرانية

أعلن المدير التنفيذي لمؤسسة تطوير سكك الحديد في أفغانستان عن وصول أول شحنة من الإمارات العربية المتحدة إلى مدينة هرات في أفغانستان عبر خط «شمتيغ» لسكك الحديد في محافظة خراسان الرضوية (شمال غرب إيران).

وقال مصطفى رضائي، الأربعة، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»: وصلت شحنة الترانزيت هذه، التي تضم ٤٠ حاوية وتحمل السكر من الإمارات العربية المتحدة و٦ عربات صادرات الإسمنت من إيران، إلى محطة روزنك في هرات بأفغانستان، الثلاثاء، بعد العبور من محطة «شمتيغ» في مدينة خواف الحدودية الإيرانية. وأضاف: هذه أول شحنة ترانزيت من الإمارات، وتزن ١٢٠٠ طن، حيث تم تحميلها من بندر عباس (جنوب إيران)، ونقلها بالقطار، ثم دخلت أفغانستان بواسطة شبكة سكك

